

الحويلة: إنشاء مستشفيات ميدانية تستخدم في حالات الطوارئ

وأيضا تعمل على توفير الطرق المؤمنة لنقل المصابين كما هو معمول به في الدول المتقدمة.



د.محمد الحويلة

وما تشهده المنطقة يجب ان تكون الاستعدادات على أعلى المستويات لمواجهة اي طوارئ. لذا فأنني اتقدم بالاقتراح برغبة التالي: إنشاء مستشفيات ميدانية يتم عملها في حالات الطوارئ وايضا في الاوقات الطبيعية لتخدم مرطادي البر والشاليهات والمزارع والمناطق البعيدة عن الاحياء السكنية ، وذلك نظرا للضغط الشديد على المستشفيات الحكومية خاصة مستشفى العبدان ومستشفى الجهراء وان يتم إنشاء مستشفى في المنطقة الشمالية وآخر في المنطقة الجنوبية، وان تعمل الدولة ممثلة في وزارة الصحة على توفير جميع المستلزمات اللازمة لهذه المستشفيات خاصة وتجهيزها بمهبط للاسعاف الطائر للتعامل مع حالات الطوارئ بشكل متطور وسريع

قدم النائب د.محمد الحويلة اقتراحا برغبة جاء فيه: مما لا شك فيه ولا ينكره احد ان المستشفيات الميدانية لها تأثير كبير في اسعاف المصابين وتقديم الخدمات الطبية العاجلة لهم في اوقات الطوارئ والازمات وايضا في الاوقات الطبيعية خاصة للمناطق البعيدة عن الاحياء السكنية مما يساهم في انقاذ الكثير من الارواح واحيانا الاطراف ويقلل كثيرا من حدة الاصابات وتأثيرها المستقبلي كما يخفف الضغط على المستشفيات الحكومية بسبب علاج الحالات البسيطة وبعض الحالات المتوسطة في مكان الحدت لصالح تفريغ هذه المستشفيات لعلاج الحالات الصعبة والتي تحتاج الى رعاية متخصصة ومعقدة. وبالنظر للظروف الإقليمية

تحمل الخزانة العامة التكاليف المالية 5 نواب يقترحون زيادة المعاش التقاعدي ومكافأة نهاية الخدمة في حال التقاعد الصحي



سلطان الشمري



محمد طنا



عسكر العنزي



محمد الجبري



طلال الجلال

ولما كانت مثل هذه الحالات تعرض المواطن للكثير من المآلح المالي المقر في الراتب الوظيفي بما لا يمكنه من الوفاء بالتزاماته الاسرية والحياتية، الامر الذي رؤي معه ان يتم دعم ومعاونة من يتم تقاعدهم طبيا بتقرير زيادة بنسبة 25٪ في المعاش المقرر لهم بموجب قانون التأمينات المشار اليه اضافة الى منحهم مكافأة رمزية تقدر على اساس راتب سنة كاملة من آخر راتب كان يتقاضاه قبل التقاعد، وتحققا لذلك كان هذا الاقتراح بالقانون.

لسنة 1976 بشأن التأمينات الاجتماعية محسدا قيم المعاشات والمكافآت المقررة في حالة التقاعد للعاملين بالجهات الاداري للدولة، والحياتية، ولا تصرف اي مستحقات عن الماضي. مادة ثالثة: تتحمل الخزانة العامة التكاليف المالية المترتبة على تنفيذ القانون. مادة ثالثة: على مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخص تنفيذ هذا القانون. وجاءت المذكرة الايضاحية بما يلي: صدر القانون رقم 61

تقدم النواب طلال الجلال ومحمد الجبري وعسكر العنزي ومحمد طنا وسلطان الشمري بالاقتراح بقانون في شأن زيادة المعاش التقاعدي ومكافأة نهاية الخدمة في حالة التقاعد صحيا، وجاءت مواد القانون كالتالي: مادة أولى: يمنح كل من يتقرر تقاعده طبيا من تاريخ العمل بهذا القانون معاشا اضافيا مقداره 25٪ من المعاش المقرر وفقا لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه مع قيمة راتب سنة كاملة محسوبا على

تقدم النائب ماضي الهاجري باقتراح برغبة طالب فيه بإنشاء مدرسة ثانوية للبنات بمنطقة علي صباح السالم (ام الهيمان)، وذلك نظرا للازدياد المستمر في عدد السكان لمنطقة علي صباح السالم (ام الهيمان) ولعدم توافر أماكن لطبية الصف العاشر بنات مما يضطرهم للذهاب منطقة الفحيحيل للدراسة ويزيد من معاناتهم هم وأولياء الأمور نظرا لبعد المسافة بين المنطقتين وحرصا منا على مصلحة أبنائنا الطلبة.

تقدم النائب ماضي الهاجري باقتراح برغبة طالب فيه بإنشاء مدرسة ثانوية للبنات في أم الهيمان، وذلك نظرا للازدياد المستمر في عدد السكان لمنطقة علي صباح السالم (ام الهيمان) ولعدم توافر أماكن لطبية الصف العاشر بنات مما يضطرهم للذهاب منطقة الفحيحيل للدراسة ويزيد من معاناتهم هم وأولياء الأمور نظرا لبعد المسافة بين المنطقتين وحرصا منا على مصلحة أبنائنا الطلبة.

الهاجري لإنشاء مدرسة ثانوية للبنات في أم الهيمان



ماضي الهاجري

تقدم النائب ماضي الهاجري باقتراح برغبة طالب فيه بإنشاء مدرسة ثانوية للبنات بمنطقة علي صباح السالم (ام الهيمان)، وذلك نظرا للازدياد المستمر في عدد السكان لمنطقة علي صباح السالم (ام الهيمان) ولعدم توافر أماكن لطبية الصف العاشر بنات مما يضطرهم للذهاب منطقة الفحيحيل للدراسة ويزيد من معاناتهم هم وأولياء الأمور نظرا لبعد المسافة بين المنطقتين وحرصا منا على مصلحة أبنائنا الطلبة.

تقدم النائب ماضي الهاجري باقتراح برغبة طالب فيه بإنشاء مدرسة ثانوية للبنات بمنطقة علي صباح السالم (ام الهيمان)، وذلك نظرا للازدياد المستمر في عدد السكان لمنطقة علي صباح السالم (ام الهيمان) ولعدم توافر أماكن لطبية الصف العاشر بنات مما يضطرهم للذهاب منطقة الفحيحيل للدراسة ويزيد من معاناتهم هم وأولياء الأمور نظرا لبعد المسافة بين المنطقتين وحرصا منا على مصلحة أبنائنا الطلبة.

الصالح: يجب عدم الموافقة على الاتفاقية الأمنية الخليجية قبل التأكد من عدم تعارضها مع الدستور

على تعديل بعض موادها، لذلك نريد معرفة وبالتفصيل المواد التي تم تغييرها والتي أدت الى تراجع الحكومة عن موقفها السابق. وأكد الصالح رفضه لنصوص التي تتعارض مع مواد الدستور الكويتي أو المتكسبات الدستورية، أو صح انه بموجب يسمح بتسليم أي مواطن بمجرد طلبه من دولة عضوة في الاتفاقية للتحقيق معه، مشددا على ان ذلك مرفوض جملة وتفصيلا ولن نسبح به تحت أي ذريعة.

مشددا على انها تتضمن مواد تعتبر كارثة. وأشار الصالح الى ان الاتفاقية الأمنية التي تم التوقيع عليها نهائيا بالرياض بتاريخ 28 نوفمبر 1994 من قبل وزارة الداخلية في أربع دول خليجية، ثم انضمت اليها دولة خليجية خامسة بعد ذلك، بقيت الكويت الدولة الخليجية الوحيدة التي لم توقع عليها، بسبب تعارض بعض نصوصها مع دستورها، الى ان انضمت لها مؤخرا وذلك في مايو من العام الماضي، بعد ان وافقت الدول الأعضاء بها

الخارجية البرلمانية التي نثق بأعضائها، مطالبة بعد مناقشة الاتفاقية في اجتماعها المقرر بتوجيه الدعوة عقب ذلك الى جميع الأطراف المعنية بالاتفاقية الأمنية، لاسيما وزير الخارجية والداخلية وسؤلها عن جميع المواد الخاصة بها، خاصة تلك المواد التي هي محل الجدل، ومعرفة أسباب تأخر عدم تصديق الحكومة عليها طيلة هذه الفترة إذا كانت كما تقول الحكومة ان الاتفاقية لا تتعارض مع الدستور وانها آتية مهمة ومؤثرة وفعالة في التصدي للتحديات الأمنية،



خليل الصالح

طالب النائب خليل الصالح لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية بعدم الاستعجال في إنجاز الاتفاقية الأمنية الخليجية، وان تضع نفسها أمام مسؤولياتها في عدم التصويت عليها، إلا بعد التأكد من مدى مطابقتها للدستور الكويتي وعدم تعارضها معه في أي من موادها، ومنحها حقها الكامل في المناقشة، لاسيما ان بعض موادها يتعارض مع الدستور الكويتي. وقال الصالح في تصريح صحافي: ان لجنة الشؤون

الجيران: وضع جهاز العد التنازلي عند إشارات المرور

الحوادث عند إشارات المرور، وما ينجم عنه من وفيات وتعطل حركة المرور، وسعيًا لتقليل نسبة الوفيات وتحقيق أكبر درجة من الانسيابية.

تقدم النائب د.عبدالرحمن الجيران باقتراح برغبة طالب فيه بوضع جهاز العد التنازلي عند إشارات المرور ووضع كاميرات «أدار» عند أغلب الإشارات، وذلك نظرا لتكرار

تقدم النائب ماضي الهاجري باقتراح برغبة طالب فيه بإنشاء مدرسة ثانوية للبنات بمنطقة علي صباح السالم (ام الهيمان)، وذلك نظرا للازدياد المستمر في عدد السكان لمنطقة علي صباح السالم (ام الهيمان) ولعدم توافر أماكن لطبية الصف العاشر بنات مما يضطرهم للذهاب منطقة الفحيحيل للدراسة ويزيد من معاناتهم هم وأولياء الأمور نظرا لبعد المسافة بين المنطقتين وحرصا منا على مصلحة أبنائنا الطلبة.

تجنبنا للأضرار البيئية والحرائق ماجد موسى: إزالة سكراب أمفرة ستحدد علاقتنا بالحكومة

معالجة المواضيع فيما الى تصادم بين السلطتين وإما الى تعاون.

المنطقة الصناعية المقترحة في منطقة الشقاي، موضعا حبرا على ورق وهو ما يؤكد التقاعس الحكومي في تنفيذ قرارته.

دعا النائب ماجد موسى رئيس الحكومة والوزراء المعنيين الى تنفيذ القرارات الصادرة بشأن إزالة سكراب أمفرة والتي اقترت منذ سنوات من المجالس البلدية السابقة بعد تحديد مكان بديل له، معربا عن أسفه للماطلة الحكومية في تنفيذ قرارته رغم ما يتسبب فيه من كوارث بيئية ذات انعكاس في صحة على اهالي وسكان منطقة سعد العبدالله على وجه الخصوص ومناطق محافظة الجهراء بوجه عام. واستغرب موسى في تصريح صحافي من عدم البدء بتنفيذ قرار الإزالة على الرغم من قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 7 ابريل عام 2002، والقاضي بنقل موقع سكراب أمفرة الى



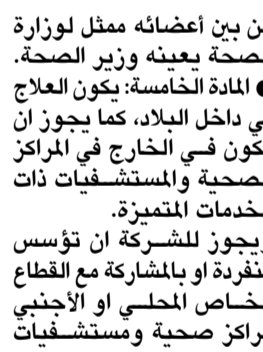
ماجد موسى

وقال موسى ان على رئيس الوزراء التحرك الجاد والعسل على تفعيل قرارات الإزالة بعد ان ارتفع معدل الاضرار البيئية في هذه المنطقة وتكرار اندلاع الحرائق، وبعد ان اصبحت منطقة سكراب أمفرة مأوى لكل مخالف للقانون، مؤكدا متابعتة النيابة الدستورية على مصراعها حتى يتم تنفيذ قرار الإزالة لكون هذا الموضوع سيحدد العلاقة مع السلطة التنفيذية ويقيس مدى جديتها في

قرار من مجلس الإدارة. المادة التاسعة: يقدم مجلس الإدارة الى المدير العام للمؤسسة تقرير سنويا يبين فيه تجاوزات الشركة في السنة المالية المقضية وخطط للسنة المالية المقبلة. وعلى المدير العام عرض هذا التقرير وملاحظاته عليه على مجلس إدارة المؤسسة خلال شهرين على الأكثر من تاريخ وصول التقرير اليه. المادة العاشرة: يكون مجلس إدارة المؤسسة بالانسيبة الى الشركة اختصاصات الجمعية التأسيسية والجمعية العامة للمساهمين العادية وغير العادية التي تقرها أحكام قانون الشركات التجارية المشار اليه. المادة الحادية عشرة: تخضع الشركة فيما يرد به نص في هذا القانون لأحكام قانون الشركات التجارية المشار اليه. المادة الثانية عشرة: يتم تأسيس الشركة خلال 6 أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون وتقدم خدماتها في موعد غايته الستة أشهر التالية.

نواب: إنشاء الشركة الكويتية للتأمين الصحي برأسمال 5 ملايين دينار لخدمة الخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية

من بين أعضائه ممثل لوزارة الصحة ووزير الصحة. المادة الخامسة: يكون العلاج في داخل البلاد، كما يجوز ان يكون في الخارج في المراكز الصحية والمستشفيات ذات الخدمات المتميزة. ويجوز للشركة ان تؤسس مقررة او بالمشاركة مع القطاع الخاص المحلي او الأجنبي مراكز صحية ومستشفيات خاصة، كما يجوز لها إبرام العقود مع شركات التأمين الوطنية لتغطية تكاليف الخدمات الصحية للمؤمن عليهم. المادة السادسة: تحدد بقرار من مجلس الإدارة الاشتراكات السنوية التي يؤديها أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم، وتحل قيمة اشتراكاتهم الى المشاركة. المادة السابعة: تقدم الشركة خدمات للمؤمن عليهم بغير مقابل، وذلك باستثناء الخدمات الصحية الكمالية فيتحمل المؤمن عليه جزءا من تكاليف للعلاج بالنسب والشروط التي يحددها مجلس الإدارة. المادة الثامنة: للشركة ان تقدم خدماتها لغير المذكورين في المادة الثالثة من هذا القانون، وذلك بالشروط والقواعد التي يصدرها بها



د.عبدالرحمن الجيران



د.علي العمير

تقدم النواب د.علي العمير ود.عبدالرحمن الجيران وحمود الحمدان وأسامة الطاحوس ومحمد الجبري بالاقتراح بقانون بشأن تأسيس شركة مساهمة كويتية بمسمى الشركة الكويتية للتأمين الصحي ونصت مواد القانون على ما يلي: المادة الأولى: في تطبيق احكام هذا القانون تدل الكلمات التالية على المعاني المبينة قرين كل منها: 1- المؤسسة: المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. 2- الشركة: الشركة الكويتية للتأمين الصحي. 3- مجلس الإدارة: مجلس إدارة الشركة. 4- المؤمن عليه: المؤمن عليه من خلال الشركة. المادة الثانية: تؤسس المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية شركة مساهمة كويتية باسم «الشركة الكويتية للتأمين الصحي» برأسمال مقداره 5 ملايين دينار. المادة الثالثة: الغرض الاساسي الذي تؤسس الشركة من اجله هو القيام بالتعاقد بشأن جميع أعمال التأمين الصحي للخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية

تقدم النواب د.علي العمير ود.عبدالرحمن الجيران وحمود الحمدان وأسامة الطاحوس ومحمد الجبري بالاقتراح بقانون بشأن تأسيس شركة مساهمة كويتية بمسمى الشركة الكويتية للتأمين الصحي ونصت مواد القانون على ما يلي: المادة الأولى: في تطبيق احكام هذا القانون تدل الكلمات التالية على المعاني المبينة قرين كل منها: 1- المؤسسة: المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. 2- الشركة: الشركة الكويتية للتأمين الصحي. 3- مجلس الإدارة: مجلس إدارة الشركة. 4- المؤمن عليه: المؤمن عليه من خلال الشركة. المادة الثانية: تؤسس المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية شركة مساهمة كويتية باسم «الشركة الكويتية للتأمين الصحي» برأسمال مقداره 5 ملايين دينار. المادة الثالثة: الغرض الاساسي الذي تؤسس الشركة من اجله هو القيام بالتعاقد بشأن جميع أعمال التأمين الصحي للخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية

طالب بتطبيق هيكله الصيادلة الظفيري يناشد وزير الصحة تخفيض أسعار الأدوية أسوة بالدول الخليجية

متطلبات الاخوة الصيادلة واحترام رغبتهم والتي من شأنها رفع المستوى الصحي في الكويت.

تجارب الاخوة اشقاقتنا في دول مجلس التعاون وانه يتم تخفيض سعر الدواء عن طريق تخفيض هامش الربح للتاجر لدى قسم التسعيرة بوزارة الصحة فهي من تحددها ولا علاقة لها بالتراخيص. وأضاف كما ناشده النظر فيما يخص صيادلة الحكومة بتطبيق هيكله الصيادلة عن طريق لجنة الوظائف الاشرافية في وجود باحث قانوني من ديوان الخدمة المدنية وكذلك إعادة رفع امدتثناء الصممة كما كان سابقا للأطباء والصيادلة لصعوبة العمل الفني البحث لصيادلة وطبيعة عليهم. وزاد: نتعننى من وزير الصحة الفاضل تطبيق في مطالب الصيادلة والنظر في

قال النائب منصور الظفيري لن يقبل المساس بحق الصيدلي الكويتي في القطاع الخاص واستغلال مهنتهم من قبل التجار وتحويل المهنة الإنسانية إلى مهنة تجارية، فقانون التراخيص واضح في انه يحق لثلاث فئات فقط وهي الصيدلي الكويتي والجمعيات التعاونية والمستشفى الخاص فقط الحصول على ترخيص صيدلية وان ورود (الشركات) هو خطأ ورد بالخطأ في صيغة القانون ويجب استبداله بكلمة «المستشفى الخاص»، مناشدا وزير الصحة الشيخ محمد العبدالله بان يقوم بتخفيض الاسعار على المواطن أسوة بدول الخليج وتطبيق



منصور الظفيري

الجلال لوقف مسلسل الإهمال المتكرر ب«الكويتية»

متأسلا: هل يعقل أن يكون عدد طائرات المؤسسة قليلا جدا بالمقارنة بطائرات الدول المجاورة، مبينا أن طائرات المؤسسة كلها قديمة وعفي عليها الزمن وأكل عليها الدهر وشرب. وانتقد الجلال التأخير والتباطؤ والإهمال الحكومي في شأن المؤسسة مطالبا بإعادة هيكلتها وتطويرها وتحويلها الى شركة عصرية

تلك الطائرة أمر بالغ الخطورة وإن دل فإنها يدل على إهمال جسيم وتسبب بالغ في إجراء الصيانة الخاصة بإقلاعها، مضيفا: يجب تشكيل لجنة تحقيق فورية في هذا الأمر ومحاسبة المسؤولين عن هذا الإهمال الذي يتكرر من الحين إلى الأخر، مطالبا بضرورة الاطلاع على تقرير الصيانة الخاص بتلك الطائرة،

باتكوك ما أدى إلى دخول الهواء للطائرة، ولولا العناية الإلهية وقيام طاقم الطائرة باستخدام البطانات لسد فتحة الهواء إلى أن وصلت الطائرة لطار الكويت لحدث ما لا تحمد عقباه، موضعا أن أرواح الناس ليست لعبة حتى يمكن الاستهانة بها بهذا الشكل. وقال الجلال في تصريح صحافي: ما حدث في

تقدم النائب طلال الجلال الحكومة إلى ضرورة وقف مسلسل الإهمال المتكرر في طائرات مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، مشيرا إلى أنه أمر محزن أن يتم تعريض أرواح المواطنين والمسافرين للخطر بسبب تآكل أحد أبواب النجاة في إحدى طائرات المؤسسة القادمة بالأمس القريب من

تقدم النائب طلال الجلال الحكومة إلى ضرورة وقف مسلسل الإهمال المتكرر في طائرات مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، مشيرا إلى أنه أمر محزن أن يتم تعريض أرواح المواطنين والمسافرين للخطر بسبب تآكل أحد أبواب النجاة في إحدى طائرات المؤسسة القادمة بالأمس القريب من